

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
الثالثة والثمانين، المعقودة في الفترة ١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

الرأي رقم ٨٩/٢٠١٨، بشأن ألكسي بيتشوغين (الاتحاد الروسي)**

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، التي مددت ولاية الفريق العامل ووضحتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ومقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، اضطلع المجلس بولاية اللجنة. ومدد المجلس ولاية الفريق العامل مؤخراً لفترة ثلاث سنوات بموجب قراره ٣٠/٣٣ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢- وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/36/38)، بلاغاً إلى حكومة الاتحاد الروسي بشأن ألكسي بيتشوغين. وردت الحكومة على البلاغ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضح استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

* يرد في المرفق الأول رأي فردي (مخالف) لسيتوندجي رولاند أدجوفي. ويضم المرفق الثاني استدلالات إضافية من غالبية الفريق العامل، وخاصة سيونغ - فيل هونغ، ولي تومي، وإلينا ستاينرت، وخوسيه غيفارا بيرميوديز.

** يدرج مرفقا هذه الوثيقة كما وردا، وباللغة التي قدما بها فقط.



(ج) إذا كان عدم التقيد، كلياً أو جزئياً، بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يُضفي على سلب الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون الوافدون أو اللاجئون لاحتجاز إداري مطول من دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الهوية الجنسية، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

المعلومات الواردة

البلاغ الوارد من المصدر

٤- ألكسي بيتشوغين، من مواليد عام ١٩٦٢، هو من مواطني الاتحاد الروسي. وكان وقت توقيفه متزوجاً وله ثلاثة أبناء صغار. ولم يكن له سجل جنائي. وكان مكان إقامته المعتاد في موسكو، الاتحاد الروسي. وكان يعمل مديراً لشعبة الأمن الاقتصادي في إدارة الأمن بشركة يوكوس للنفط.

(أ) معلومات أساسية

٥- وفقاً للمصدر، تخرج السيد بيتشوغين من أكاديمية عسكرية عام ١٩٨٣، وأمضى عقداً من الزمان يعمل في وحدات أمنية حكومية، بما في ذلك وزارة الداخلية ولجنة أمن الدولة. وفي عام ١٩٩٤، انتقل للعمل في مجال الأمن الخاص وتولى منصباً في مصرف ميناتييب. وعندما حصل المصرف على حصة حاكمية في يوكوس عام ١٩٩٥، بدأ يعمل في شعبة الأمن في يوكوس.

٦- ويفيد المصدر بأن السيد بيتشوغين - وقت توقيفه - كان معيناً كمدير أمن من المستوى المتوسط في يوكوس التي كان يسيطر عليها ميخائيل خودوركوفسكي. وبحلول مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت يوكوس قد أصبحت ثاني أكبر شركات النفط في الاتحاد الروسي وأسرعها نمواً، مهددة نفوذ الشركات التي تسيطر عليها الدولة مثل غازبروم. وفي الوقت نفسه، أصبح السيد خودوركوفسكي منتقداً للحكومة بشكل متزايد وبدأ يمول أحزاب المعارضة بنشاط.

٧- وأفيد بأنه في عام ٢٠٠٣، طالبت الحكومة يوكوس بسداد مبلغ يزيد على ٤٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث زعمت أن الشركة تحايلت على النظام الضريبي ولم تدفع ضرائب كافية عن عدد من السنوات الماضية^(١). وفي نهاية المطاف، تم تصفية يوكوس

(١) *Hulley Enterprises Limited v. Russian Federation*, Permanent Court of Arbitration, 18 July 2014, pp. 174-177، متاح على الرابط التالي: www.pcacases.com/web/sendAttach/418 و *Russian Federation v. Dmitry Maruev and Natalya Chernysheva*, 18 March 2005 (Bow Street)

وبيعت لشركات طاقة تسيطر عليها الدولة. وفي عام ٢٠١٤، في أكبر قرار تحكيم في التاريخ، حكمت المحكمة الدائمة للتحكيم لصالح مساهمي يوكوس السابقين بمبلغ قدره ٥٠ مليار دولار، وذلك بناء على استنتاج هيئة التحكيم من الأدلة أن الدولة قد استولت على يوكوس بشكل غير قانوني. وبينما أسقط ذلك القرار لاحقاً على أساس أن المحكمة الدائمة للتحكيم لم تكن مختصة بالبت في قضية يوكوس، فإنه لم يُسقط بسبب مضمون الحكم.

٨- ووفقاً للمصدر، فبينما لا يعتبر السيد بيتشوغيين سياسياً، فإن الطابع السياسي لقضيته كان واضحاً منذ لحظة توقيفه. ويدفع المصدر بأن السيد بيتشوغيين كان ضحية مؤامرة واسعة النطاق لتلفيق تهم له عن جرائم لم يرتكبها. وقد شاب احتجاجه ومحاماته انتهاكات خطيرة للأصول القانونية. وفضلاً عن ذلك، تعرض السيد بيتشوغيين بشكل متكرر للضغط في عمليات الاستجواب ليشهد ضد السيد خودوركوفسكي وبلاتون ليبيديف، رغم أنه لم يُتهم بأية جرائم اقتصادية أو بأية جريمة تتعلق بالسيد خودوركوفسكي وليبيديف. وجدير بالذكر أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد خلصت في قضيتين منفصلتين إلى أن معاملة السيد بيتشوغيين من قبل الاتحاد الروسي انتهكت مواد متنوعة من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، التي يعد الاتحاد الروسي طرفاً فيها. ودعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القرارين إلى إعادة محاكمة السيد بيتشوغيين^(٢).

(ب) التوقيف والاحتجاز

٩- يفيد المصدر بأنه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في حوالي الساعة الثامنة صباحاً، تم توقيف السيد بيتشوغيين في شقته في موسكو قبل مغادرته إلى العمل. وقام بتوقيفه ٢٢ رجلاً مسلحاً، من بينهم عقيد من مكتب المدعي العام، وثلاثة ممثلين عن دائرة الأمن الاتحادي لمنطقة موسكو و١٨ عنصراً مسلحاً من عناصر دائرة الأمن الاتحادي من "وحدة ألفا". وتم تفتيش مسكنه ومكان عمله.

١٠- وأفيد بأنه لم يتم إخبار السيد بيتشوغيين بسبب احتجاجه ولا بكونه قيد التوقيف بالفعل. وأخذ إلى مرفق تابع لمكتب المدعي العام لاستجوابه. وبمجرد وصوله، أُبلغ بأنه مشتبه به في اختفاء زوجين. وبعد الاستجواب الأولي، أُخطر بأنه مشتبه به في مقتل الزوجين. ثم وُضع قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن ليفورتوفو الذي تديره دائرة الأمن الاتحادي. ولم يُقدّم أي تفسير بشأن سبب احتجازه من قبل جهاز المخابرات.

١١- وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أتهم السيد بيتشوغيين رسمياً بموجب المادة ١٠٥ من القانون الجنائي (المتعلقة بالقتل). وأتهم أيضاً بارتكاب جرائم بموجب المادة ٣٠ (المتعلقة بالإعداد لجرائم والشروع في ارتكابها) وكشريك في جرائم بموجب المادة ٣٣ (المتعلقة بأنواع الشركاء في الجرائم).

(Magistrates' Court (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland)، متاح على الرابط التالي: https://pichugin.org/wp-content/uploads/2018/02/BowStreet_Maruev_et_al.pdf (انظر صفحة ٦ من الملف).

(٢) European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38623/03), judgment of 23 October 2012, para. 219 و European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38958/07), judgment of 6 June 2017, para. 47.

١٠ عمليات التمديد المتكررة للاحتجاز السابق للمحاكمة

١٢- يفيد المصدر بأنه في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قررت محكمة باسماي المحلية في موسكو إيداع السيد بيتشوغين قيد الاحتجاز الوقائي، حيث أعلنت اتهامه بجرائم بالغة الخطورة ومن ثم فإنه يمكن أن يهرب أو يعرقل إجراءات التحقيق أو يرتكب جريمة أخرى إذا أفرج عنه بكفالة. ولم تقدم للمحكمة أدلة محددة عن أي خطر يشكله السيد بيتشوغين فيما يتعلق بأي من هذه الادعاءات. وعلى مدى العام التالي، رُفض حوالي ١٢ من الالتماسات والطلبات المجددة للكفالة، حتى عندما كان السيد بيتشوغين يعاني من مشاكل طبية خطيرة، بما في ذلك السكري.

٢٠ ظروف الاحتجاز السابق للمحاكمة

١٣- يفيد المصدر بأنه أثناء احتجاز السيد بيتشوغين في سجن ليفورتوفو التابع لدائرة الأمن الاتحادي طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تكرر إعطاؤه أدوية بلا علامة تسببت في نموه بشكل يكاد يكون دائماً. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومن دون حضور محاميه، تم استجواب السيد بيتشوغين لحوالي خمس ساعات من قبل اثنين من عناصر دائرة الأمن الاتحادي اللذين رفضا الكشف عن اسميهما كاملين ولكنهما أبلغاه بأنهما يحققان في "جرائم اقتصادية". وأبلغ السيد بيتشوغين أن عليه الاعتراف بالجرائم، وقد رفض القيام بذلك. وعندما شرب السيد بيتشوغين فنجاناً من القهوة كان العنصران قد قدماه له، فقد الإحساس بساقيه وشعر بدقات في رأسه، وفقد الذاكرة على مدى عدة ساعات تالية. وعندما عاد إلى زنزانه في ذلك المساء، اكتشف علامتين للحقن، على يده اليمنى ومرفقه الأيسر. وبعد ثمانية أيام، تلقى السيد بيتشوغين أخيراً فحصاً طبياً سطحياً لم يدم سوى دقائق معدودة. وقدم محاميه التماسات يطلب فيها التحقيق في الاستخدام المحتمل لأساليب تحقيق غير مشروعة، ولكنها رُفضت.

١٤- ويشير المصدر إلى أن السيد بيتشوغين قد استُجوب أيضاً من عشر مرات إلى خمس عشرة مرة تقريباً بشأن يوكوس من دون حضور محاميه، ومورست عليه ضغوط من أجل الشهادة ضد السيد خودوركوفسكي وأيضاً ضد ليونيد نيفزلين. وأخبر بأن محاميه لا يعرفون مصلحة الفضلى وأن عليه توريط السيدين خودوركوفسكي ونيفزلين. وأصر السيد بيتشوغين باستمرار على براءته وقال إن ليس لديه أية معلومات لتقديمها عن السيد خودوركوفسكي أو السيد نيفزلين أو أي شخص آخر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اكتمل التحقيق أخيراً وُمنح لمحاميه بدراسة ملف القضية الذي ضم أكثر من ٧٠٠٠ وثيقة. وُمنح للسيد بيتشوغين ومحاميه بدراسة لبضع ساعات يومياً فقط، وفي مناسبة واحدة على الأقل، لم يُسمح لهما بطباعة نُسخ أو أخذ مقتطفات من الوثائق حتى على نفقتهما الخاصة. وأبطأ ذلك من عملية المراجعة بقدر كبير. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، حددت المحكمة موعداً نهائياً هو ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ليُنهي الدفاع مراجعته للوثائق. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أُحيل السيد بيتشوغين والمتهم المشارك معه للمحاكمة، وطلب السيد بيتشوغين محاكمة أمام هيئة محلفين.

(ج) إجراءات المحاكمة

١' القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغيين

١٥- يشير المصدر إلى أن القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغيين ركزت على التهم الموجهة إليه بقتل زوجين والشروع في قتل شخصين آخرين. وعُقدت الجلسات التمهيديّة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٤ أمام محكمة مدينة موسكو. وخلال تلك الجلسات، طلب محاموه إجراء محاكمة علنية أمام هيئة محلفين. واشتكى المحامون أيضاً من عدم السماح لهم بالاطلاع على عدد من الوثائق من ملف القضية على أساس أن تلك الوثائق تتضمن "أسراراً للدولة". وطلبوا تفسيراً لسبب تصنيف تلك المواد على أنها سرية، ودفَعوا بأن الوثائق السرية لا يمكن قبولها كأدلة. واستجابة لذلك، طلبت القاضية من المحامين التوقيع على اتفاق عدم إفصاح يتعهدون فيه بعدم الكشف عن الوثائق السرية. ورفض المحامون، حيث ذكروا أنهم لم يُبلغوا بأي الوثائق كانت سرية ولماذا.

١٦- ويفيد المصدر بأنه في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أمرت القاضية بمحاكمة السيد بيتشوغيين أمام هيئة محلفين في جلسة سرية، حيث إن الوثائق "السرية" ستُنَاقش في سياق المحاكمة. ورفضت المحكمة طلب محامييه بالحصول على نسخة من القرار الذي يصنّف الوثائق. وتجدد الإشارة إلى أن حوالي ٦٠ وثيقة فقط من أكثر من ٧٠٠٠ وثيقة في ملف القضية صُنفت على أنها "سرية". ومع ذلك، طلب المحامون إلى المحكمة، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أن تجعل معظم المحاكمة علنية، وأن يكون جزء صغير منها فقط في جلسة مغلقة، وهو الجزء الذي يتضمن الوثائق التي يزعم أنها "سرية". ورفضت المحكمة هذا الطلب. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بدأ استجواب الشهود. وأنكر السيد بيتشوغيين بشدة تورطه في أي من الجرائم، ومارس حقه في عدم الشهادة. ولم تقدم في المحاكمة أية أدلة مادية أو مباشرة تربطه بأي من الجرائم التي أُتهم بارتكابها. وبدلاً من ذلك، فإن الأدلة الحاسمة في المحاكمة اعتمدت على شهادات السماع من الغير وتلك التي نقلها الغير عن الغير، التي أدلى بها شريك السيد بيتشوغيين في التهمة ومجرمون آخرون سبق إدانتهم.

١٧- وأفيد بأنه عندما حاول محامو السيد بيتشوغيين استجواب السيد ك.، وهو شاهد في القضية، رفض السيد ك. الإجابة على مجموعة من أسئلتهم. وعندما ذكروه بأنه يمكن مقاضاة الشهود على رفض الإدلاء بالشهادة، عارضتهم القاضية وذكرت أن الشاهد بإمكانه رفض الإجابة على الأسئلة. كما منعت محاميي السيد بيتشوغيين من إمكانية سؤال السيد ك. عن شخصيته وخلفيته، مدعية أن هذه الأسئلة "ليست ذات صلة".

١٨- ويفيد المصدر بأنه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، صرفت القاضية هيئة المحلفين مدعية أن سبعة منهم قد رفضوا المشاركة في الإجراءات. ويفيد كذلك بأن القاضية قامت بذلك لأنها توقعت أن تبرئ هيئة المحلفين السيد بيتشوغيين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عُينت هيئة محلفين جديدة وأُعيد بدء المحاكمة. وتكررت المشاكل الرئيسية للمحاكمة خلال إعادة المحاكمة. ورفضت القاضية طلب إجراء محاكمة علنية، كما رفضت المحكمة السماح لمحاميي السيد بيتشوغيين بسؤال السيد ك. عن سجله الجنائي. وفضلاً عن ذلك، وخلال المرافعات الختامية، أشار المدعي العام إلى معلومات واردة في إفادات سابقة للمحاكمة أدلى بها شاهد

كان قد شهد في المحاكمة الأولى ولم يشهد في الثانية. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، خلصت هيئة المحلفين الجديدة إلى أن السيد بيتشوغين وشريكه في التهمة مذنبان بتهمة قتل وتهيمة شروع في قتل. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، حُكم على السيد بيتشوغين بالسجن ٢٠ عاماً. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أيدت المحكمة العليا للاتحاد الروسي الإدانة.

٢' القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغين

١٩- يفيد المصدر بأنه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وعقب الحكم في القضية الجنائية الأولى، وُجهت للسيد بيتشوغين، في قضية منفصلة، تهمتان أخريان بالقتل وأربع تهم بالشروع في القتل. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أُلهم السيد بيتشوغين كذلك بتهمة إضافية بالقتل وأخرى بالشروع في القتل. وزُعم، في جملة أمور، أنه دبر جرائم أخرى بناء على أمر السيد نيفزلين ومسؤولين آخرين غير محدد الهوية في مصرف ميناتيبي وشركة يوكوس لقتل ثلاثة أشخاص ادُعي تعارض مصالحهم التجارية مع يوكوس.

٢٠- ويذكر المصدر بأنه في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ظهر نائب المدعي العام في قنوات تلفزيونية إخبارية متعددة ليعلن إدانة السيد بيتشوغين والسيد نيفزلين^(٣). وأجبر ذلك السيد بيتشوغين على التخلي عن رغبته في محاكمة أمام هيئة محلفين، لأن هذا التصريح شوّه بشدة مجمع المحلفين. وعلى الرغم من تقديم السيد بيتشوغين شكاوى متعددة للقاضي ولحاكم الاستئناف بشأن هذا التصريح، مدعياً أنه ينتهك حقه في افتراض البراءة، فإن جميع شكاواه قد رُفضت. وبعد ذلك بشهرين فقط، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ادعى المحقق في مقابلة مع محطة إخبارية أن أدلة إدانة السيد بيتشوغين دامغة^(٤). ومرة أخرى، رُفضت الشكاوى المتكررة التي قدمت للقاضي ومحاكم الاستئناف بشأن ذلك التصريح.

٢١- وأفيد بأنه في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أتم دفاع السيد بيتشوغين مراجعته لملف القضية الجنائية وقدم طلبات في إطار المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بـ "استدعاء شهود وخبراء إلى المحكمة، وإطلاع السيد بيتشوغين ومحاميه على ملفات التفتيش والتحري". ورُفضت جميع هذه الطلبات بالاطلاع على هذه الأدلة الرئيسية. وبدأت المحاكمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ وانتهت في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢٢- ويفيد المصدر بأنه على مدى فترة المحاكمة، استمعت محكمة مدينة موسكو إلى شهادات من السيد بيتشوغين وأربعة آخرين من الشركاء في التهم، وستة ضحايا، وستة وخمسين شاهداً، وأخصائي واحد، وأربعة خبراء. ونظرت المحكمة أيضاً في وثائق متنوعة من ملف القضية الجنائية. وكما حدث في محاكمة السيد بيتشوغين الأولى، لم تكن هناك أية أدلة مادية أو أدلة جوهرية أخرى تربطه بالجرائم الأساسية. بل إن كل تهمة كانت تستند إلى إفادات سماع من الغير

(٣) Segodnya, "The Prosecutor General of the Russian Federation declared Nevzlin the organizer of the killers", 6 July 2005، متاح على الرابط التالي:

.www.segodnya.ua/oldarchive/c2256713004f33f5c225703500509f04.html

(٤) Vladimir Perekrest (Izvestiya), "Pichugin's lawyers sued the Prosecutor General's Office", 3

November 2005، متاح على الرابط التالي: <https://iz.ru/445396/vladimir-perekrest/advokaty-pichugina-podali-v-sud-na-genprokuraturu>

من قبل الشركاء في التهم الذين اعترفوا بارتكابها أثناء التحقيق ولكنهم ادعوا أنهم عُيّنوا من قبل شخص يُزعم أنه أخبرهم، بشكل مباشر أو من خلال آخرين، أن السيد بيتشوغين ومن ورائه السيد نيفزلين هما من أمرا بارتكاب الجرائم. ودفع السيد بيتشوغين بإنكار الذنب في جميع التهم الموجهة إليه وأصر بشدة على عدم معرفته بأي من الشركاء في التهم. وتجدد الإشارة إلى أن الشركاء الأربعة في التهم تراجعوا جميعاً عن الأقوال التي أدلوا بها للمحققين قبل المحاكمة والتي تورط السيد بيتشوغين^(٥).

٢٣- وأفيد بأن المحكمة حرمت محامي السيد بيتشوغين من الحق في استجواب الشركاء في التهمة، مما يعني أن الدفاع لم يتمكن من كشف تفاصيل المؤامرة لتوريط السيد بيتشوغين والسيد نيفزلين أثناء محاكمته. ورفضت المحكمة كذلك جميع الطلبات التي قدمها الدفاع لعرض أدلة البراءة الخاصة به لدحض مزاعم الادعاء العام. وهناك قرار صارخ على نحو استثنائي يتعلق بمذكرة مكتوبة بخط اليد. فقد أمر الادعاء العام بإعداد تقريرين للخبراء للتأكيد على أن المذكرة كُتبت بخط يد السيد بيتشوغين، وذلك بغرض إثبات أنه كان جزءاً من خطة مزعومة لارتكاب جريمة قتل. ولكن تقرير الخبراء لم يكونا حاسمين. وقدم دفاع السيد بيتشوغين خبرته الخاصة للمحكمة. ورغم سماح المحكمة للخبرة بالشهادة، فقد استبعدتها دون مبرر باعتبارها باطلة، ورفضت تماماً أخذها في الاعتبار.

٢٤- ويفيد المصدر بأنه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدان القاضي السيد بيتشوغين وحكم عليه بالسجن ٢١ عاماً. ولكن في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، نقضت المحكمة العليا الإدانة وأمرت بإجراء محاكمة جديدة أمام قاض جديد. وخلصت المحكمة العليا على وجه التحديد إلى أن إدانة السيد بيتشوغين لم يكن لها أساس وقد استندت إلى الظن. وذكرت المحكمة العليا كذلك أنه إذا خلصت المحاكمة في الإعادة إلى أن السيد بيتشوغين مذنب، فيتعين على المحكمة الابتدائية النظر في فرض حكم أشد. وامتدت محاكمة السيد بيتشوغين الجديدة من ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وكما حدث في المحاكمة الأولى، منعت المحكمة الدفاع من الاطلاع على معلومات بالغة الأهمية، حيث رفضت كل طلبات الدفاع بالكشف عن المعلومات باستثناء طلب واحد. ورغم التناقضات في شهادات الشركاء الأربعة في التهم - الذين أعيد استجوابهم في المحاكمة الجديدة كشهود - وفي الوثائق الأخرى المقدمة كأدلة، بما في ذلك المذكرة المكتوبة بخط اليد المذكورة أعلاه، فقد رفضت المحكمة طلبات الدفاع بالكشف عن المعلومات أو بتقديم شهادات إضافية من خبراء. وجدير بالذكر أن السيد بيتشوغين قد أعيدت محاكمته على أساس نفس الأدلة التي اعتبرتها المحكمة العليا في السابق مبنية على الظن وغير كافية. وقد أُدين مرة أخرى. وأصدرت محكمة مدينة موسكو هذه المرة حكماً بالسجن المؤبد على السيد بيتشوغين، تماشياً مع توجيهات المحكمة العليا. واستأنف دفاعه الحكم ثانية، ولكن

(٥) Vera Chelishcheva (Novaya Gazeta), "I decided to change the situation", 10 April 2018 الرابط التالي: www.novayagazeta.ru/articles/2018/04/11/76138-resnil-smenit-obstanovku. وانظر أيضاً: Sergei Orlov, "The FSB has got involved in the Alexei Pichugin case: one of its colonels", 26 July 2016 spent an hour interrogating the former Yukos employee on 13 July", 26 July 2016 الرابط التالي: www.khodorkovsky.com/the-pichugin-case/.

المحكمة العليا - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - رفضت الاستئناف وأيدت الإدانة، رغم قرارها السابق ببطالان إدانة السيد بيتشوغيين بناء على نفس الأدلة.

٢٥- ويفيد المصدر بأن السيد بيتشوغيين لا يزال محتجزاً وقد نُقل إلى مراكز احتجاز متنوعة في أنحاء الاتحاد الروسي. وقد استُنفدت جميع أعمال الاستئناف النهائية الخاصة به أمام المحكمة العليا للاتحاد الروسي. وتقدم بطلب العفو مراراً. ورفضت هذه الطلبات على نحو موجز. ومؤخراً، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أُعلن أن السيد بيتشوغيين قد اختفى من سجن ليفورتوفو وأن عائلته ومحاميه لا يعرفون المكان الذي أُخذ إليه. ثم ظهر لاحقاً في سجن بلاك دولفين، وهو أحد أصعب سجون الاتحاد الروسي وأسوأها سمعة، ولا يزال هناك حتى اليوم.

(د) التحليل القانوني

٢٦- يذكر المصدر بأنه نظراً للأسباب المبينة أدناه، فإن سلب حرية السيد بيتشوغيين يعد تعسفياً، ويندرج في إطار الفئة الثالثة المنطبقة عند نظر الفريق العامل في الحالات المعروضة عليه.

١' الفئة الثالثة

٢٧- وفقاً للمصدر، انتهكت الحكومة العديد من المتطلبات الإجرائية بموجب القانونين الدولي والمحلي في هذه القضية. ويعد الاحتجاز المستمر للسيد بيتشوغيين تعسفياً في إطار الفئة الثالثة.

٢' التوقيف دون أمر

٢٨- وفقاً للمصدر، فإنه في صباح يوم ١٩ من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تمت مواجهة السيد بيتشوغيين في منزله من قبل عقيد في الاتحاد الروسي بصحبة ثلاثة من موظفي دائرة الأمن الاتحادي و١٨ عنصراً مسلحاً من عناصر دائرة الأمن الاتحادي من "وحدة ألفا". وقد فتشوا منزله لمدة أربع ساعات ثم اقتادوه مكبلاً من دون إظهار أي إذن خطي بتوقيفه. ويذكر المصدر بأن الفريق العامل قد ذكر مراراً أن التوقيف من دون أمر بذلك لا يعد مقبولاً إلا في حالة التلبس بالجريمة أو إذا كان في إطار سلطات استثنائية تستوفي جميع الضمانات الإجرائية الأخرى، والأمران لا ينطبقان على هذه الحالة^(٦). وبالتالي، يفيد المصدر بأن السيد بيتشوغيين، في قضيتهم الجنائية الأولى، قد تم التحفظ عليه دون أمر توقيف، وذلك في انتهاك للمادة ٩(٢) من العهد والمبدأ ١٢ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

٣' الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة في انتهاك لافتراض الكفالة

٢٩- يشير المصدر إلى أن المادة ٩(٣) من العهد تضم افتراضاً ضد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا البند على أنه يتطلب قراراً بشأن الحالة الفردية للشخص^(٧). وقد طبق الفريق العامل مراراً هذه المبادئ العامة بالإعراب المتكرر عن وجوب أن يكون الاحتجاز السابق للمحاكمة هو الاستثناء حسب الحالة الفردية وليس

(٦) انظر الرأي رقم ١٩٩٣/٣٠ و E/CN.4/1994/27.

(٧) انظر تعليق اللجنة العام رقم ٣٥(٢٠١٤) بشأن حرية الفرد والأمان على شخصه، الفقرة ٣٨.

الآلية المتبعة تلقائياً^(٨). وبموجب قانون الإجراءات الجنائية للاتحاد الروسي، يفترض أن يراعي القاضي على وجه الخصوص "خطورة الجريمة، والمعلومات عن شخصية المشتبه به أو المتهم، وعمره، وحالته الصحية، وحالته الزوجية، ومهنته، وظروفه الأخرى"، وله أن يكيف تدابير التقييد على أساس تحديده لاحتمال هروب المتهم من المحكمة، أو استمراره في النشاط الإجرامي، أو تهديده للشهود أو المشاركين الآخرين في الدعوى الجنائية^(٩).

٣٠- يشير المصدر إلى أن السيد بيتشوغين، في قضيته الجنائية الأولى، قد تم توقيفه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي الجلسة الأولى أمام قاض، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كما أوردت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لاحقاً: "طلب المحامون إلى المدعي العام أن يقدم إلى المحكمة المواد التي تبين وجود شك معقول ضد المدعي. ورفض المدعي العام، مشيراً إلى سرية التحقيق"^(١٠).

٣١- ويفيد المصدر بأنه في الفترة بين الجلسة الأولى و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عندما أُحيلت القضية إلى المحكمة، جدد السيد بيتشوغين طلبه للكفالة وطعن في حالات رفض تلك الطلبات حوالي ١٢ مرة. وقد رُفضت كل تلك الطلبات بإجراءات موجزة، حيث استندت القضاة حصراً إلى خطورة التهم المزعومة. ولم يكن هناك قرار مستند إلى حالته الفردية. وفضلاً عن الطريقة غير المعتادة إلى حد بعيد التي اتبعت في تناول قضيته، احتُجز السيد بيتشوغين في غضون ذلك داخل سجن تابع لدائرة الأمن الاتحادي يشرف عليه جهاز مخبرات الاتحاد الروسي، عوضاً عن إيداعه في سجن تديره وزارة العدل. ونتيجة لذلك، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك لحق السيد بيتشوغين في الإفراج بانتظار المحاكمة بموجب المادة ٥(٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وخلصت المحكمة، فيما يتعلق باحتجاز السيد بيتشوغين السابق للمحاكمة، إلى أن السلطات "بعدم تناولها وقائع محددة أو نظرها في 'تدابير وقائية' بديلة، وباعتمادها أساساً على خطورة التهم، قد مددت احتجاز المدعي بناءً على أسباب، وإن كانت ذات صلة"، لا يمكن اعتبارها 'كافية' لكامل مدة الاحتجاز"^(١١).

٣٢- وبالتالي، يدفع المصدر بأن السيد بيتشوغين قد وُضع قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة، خلال قضيته الجنائية الأولى، على نحو ينتهك حقه بموجب المادة ٩(٣) من العهد بإصدار قرار بشأن الحالة الفردية عن إمكانية الإفراج عنه بكفالة، وتحديد شروط هذا الإفراج إن مُنح.

'٤' الحق في المحاكمة في جلسات علنية

٣٣- يفيد المصدر بأنه منذ بداية القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغين، ادعت السلطات أن قضيته تضمنت "أسراراً للدولة"، بما يبرر عقد محاكمة بجلسات مغلقة. وعُلم لاحقاً أن ٦٠ وثيقة فقط من حوالي ٧٠٠٠ وثيقة في القضية هي وثائق "سرية"، ومع ذلك رُفضت الطلبات المتكررة التي قدمها محامو السيد بيتشوغين لإجراء محاكمة علنية أمام هيئة محلفين، حيث يمكن للمحاكمة أن تُعقد في جلسة مغلقة عند تناول الوثائق "السرية". وعوضاً عن ذلك، ورغم أن

(٨) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم ٢٤/٢٠١٥ والرأي رقم ٦٢/٢٠١٧.

(٩) قانون الإجراءات الجنائية، المادتان ٩٧ و ٩٩.

(١٠) European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38623/03), para. 9.

(١١) المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٢ و ١٤٣.

التهم في المحاكمة الجنائية الأولى للسيد بيتشوغيين انطوت فقط على جرائم شوارع اعتيادية، فإن المجموعة الكاملة للجلسات السابقة للمحاكمة، والمحاكمة الأولى، وإعادة المحاكمة، قد عقدت كلها على نحو سري، في الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣٤- ويشير المصدر إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكمها الصادر بشأن القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغيين، كررت القول بأن "إقامة العدل، بما يشمل المحاكمات، تستمد شرعيتها من كونها علنية"^(١٢). وأشارت إلى وجود استثناءات لعقد جلسة علنية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي تتضمن "الأخلاق" و"النظام العام" و"الأمن القومي"، ولكنها خلصت إلى أنه في قضية السيد بيتشوغيين "لم تكن هناك أدلة على استيفاء هذه الشروط"^(١٣). وفي الواقع، فقد فسرت تحديداً أن محكمة مدينة موسكو "لم توضح أسباب عقد المحاكمة في جلسات سرية. ولم تحدد الوثائق الواردة في ملف القضية التي يعتبر أنها تضم أسراراً للدولة أو كيفية اتصالها بطبيعة الاتهامات ونوعيتها"، كما أن "محكمة مدينة موسكو لم تستجب لطلب المدعي بأن تكون المحاكمة علنية على أن تُحلى القاعة لجلسة أو - إذا اقتضت الحاجة - لعدد من الجلسات السرية..."^(١٤). ومن ثم خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك للمادة ٦(١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(١٥).

٣٥- وبالتالي، يدفع المصدر بأن حق السيد بيتشوغيين في المحاكمة في جلسات علنية بموجب المادة ١٤(١) من العهد قد انتهك أيضاً، وذلك في قضيته الجنائية الأولى.

٥' الحق في إمكانية الاستعانة بمحام والحصول على الوقت الكافي والمرافق المناسبة لإعداد الدفاع

٣٦- يفيد المصدر بأن السيد بيتشوغيين قد حُرم من إمكانية الاستعانة بمحام في مناسبات عديدة خلال قضيته الجنائية الأولى، بداية من يوم احتجازه. وتم استجوابه مراراً خلال فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة دون حضور محاميه وتعرض للضغط من محققى دائرة الأمن الاتحادي للإدلاء بشهادة زور ضد مديري يوكوس والسيدين خودوركوفسكي ونيفرلين. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر رفض طلبات محاميه إلى سلطات الاتحاد الروسي بلقاء موكلهم، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - في ١٩ حزيران/يونيه و ١٤ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٣٧- ويدّكر المصدر كذلك بأن التحقيق لم يكتمل إلا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهو الوقت الذي سُمح فيه أخيراً لمحاميه بالاطلاع على ملف قضيته الجنائية الأولى. وكان على السيد بيتشوغيين ومحاميه التوجه إلى غرفة صغيرة سيئة الإضاءة في المحكمة لدراسة الوثائق التي تضمنت العديد من مذكرات الاستجواب المكتوبة بخط اليد. وكانت هناك قيود على عدد المرات وعدد الساعات التي يمكن لهم فيها الاطلاع على المواد، ومُنعوا في مناسبة واحدة على الأقل من نسخ الوثائق حتى على نفقتهم الخاصة، مما زاد من بطء مراجعتهم للمواد.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٨٥.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرتان ١٨٦ و ١٨٨.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٨٨.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٩٢.

وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، وبناء على طلب الادعاء العام، أمرت المحكمة الدفاع بإتمام مراجعته بحلول ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رغم اعتراض الدفاع بقوة على ذلك. وبدأت المحاكمة بعد ذلك بأسبوع، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٣٨- ويفيد المصدر بأنه خلال القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغين، رفضت محكمة مدينة موسكو مراراً السماح لمحاميه بإمكانية الاطلاع على ملف القضية الجنائية الذي يشمل ملفات الشرطة عن ضحايا القتل والشروع في القتل الذين اتهم بقتلهم أو الشروع في قتلهم، على التوالي.

٣٩- ويشير المصدر إلى الانتهاك المتكرر أيضاً لحق السيد بيتشوغين في إمكانية الاستعانة بمحام في قضيته الجنائية الأولى. فبالقيود التعسفي وغير الضروري لإمكانية اطلاع محاميه على الوثائق المتعلقة بالقضية، تكون السلطات قد عرقلت أعمال حقه في الحصول على الوقت الكافي والمرافق المناسبة لإعداد دفاعه.

٤٠- ووفقاً للمصدر، وبشكل إجمالي، فإن حق السيد بيتشوغين في إمكانية الاستعانة بمحام وحقه في أن يحصل محاموه على الوقت الكافي والمرافق المناسبة لإعداد الدفاع بموجب المادة ١٤(٣)(ب) من العهد قد انتهكا في كل من قضيته الجنائيتين الأولى والثانية.

٦' الحق في استجواب وتقديم الشهود الرئيسيين

٤١- يدفع المصدر بأنه لم تكن هناك أدلة مادية أو مباشرة في المحاكمة تربط السيد بيتشوغين بأي من الحوادث التي اتهم بها، ولم تقدم أي أدلة في المحاكمة، سواء في محاكمته الجنائية الأولى أو الثانية.

٤٢- ووفقاً للمصدر، وفي القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغين، فإن الشهادة المباشرة المزعومة الوحيدة ضده أدلى بها السيد ك. الذي ارتكب سلسلة من جرائم الاغتصاب والقتل ويقضي بالفعل عقوبة السجن المؤبد في سجن شديد الحراسة. فقد ادعى السيد ك. أنه شاهد شخصاً يتحدث إلى السيد بيتشوغين بشأن تعليمات تتعلق بأحد الضحايا الآخرين في القضية. ولم يدع السيد ك. أنه سمع هذه المناقشة فعلاً. وفضلاً عن ذلك، فبينما ادعى السيد ك. أنه قابل السيد بيتشوغين في عام ١٩٩٩، فإنه لم يتمكن من التعرف عليه في صف المشبهين. كما غير السيد ك. شهادته في مناسبات عدة أثناء استجوابه.

٤٣- ويفيد المصدر بأنه عندما سعى محامو السيد بيتشوغين لاستجواب السيد ك. على منصة المحكمة، رفض الإجابة على عدد من الأسئلة المهمة. وعندما ذكره محامو الدفاع بأن الشهود يمكن مقاضاتهم لرفض الشهادة، عارضت القاضية محامي الدفاع وذكرت أن بإمكان الشاهد رفض الإجابة على الأسئلة. وفضلاً عن ذلك، فعندما حاول محامو الدفاع استجواب السيد ك. عن خلفيته الإجرامية وعما يمكن أن يحصل عليه من أعضاء الادعاء العام مقابل شهادته (مثل خفض مدة سجنه المؤبد)، قاطعت القاضية محامي الدفاع وقالت إن الأسئلة المتعلقة بشخصية السيد ك. ودوافعه "غير ذات صلة".

٤٤- ويشير المصدر إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بنظرها في هذه المسألة في القضية الجنائية الأولى للسيد بيتشوغين، قد خلصت إلى أن شهادة السيد ك. كانت الشهادة المباشرة الوحيدة، المدلى بها تحت القسم، بشأن تورط المدعي في عمليات القتل المنسوبة إليه. ومن الواضح أنها كانت دليلاً ذا أهمية كبيرة، ولولاها لتراجعت احتمالات الإدانة بشدة.

ولهذا السبب، فإن من الممكن اعتبارها الدليل الحاسم ضد المدعي^(١٦). وتلاحظ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كذلك أن السيد ك. لم يقدم أية أسباب لرفضه الإجابة عن الأسئلة. وعلى وجه الخصوص، فإنه لم يستند إلى حقه في عدم تجريم الذات. وعندما طلب محامو المدعي إلى رئيسة المحكمة أن تذكّر السيد ك. بواجبه القانوني بالإجابة على الأسئلة وبمسؤوليته الجنائية المحتملة لرفض القيام بذلك، ردت بالقول إن من حق السيد ك. عدم الإجابة. ولم يكن أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلا أن تخلص إلى أنه نتيجة للإذن غير المبرر الذي منحتة رئيسة المحكمة للسيد ك. بعدم الإجابة عن أسئلة معينة طرحها الدفاع، فقد تقيّد بشدة حق المدعي في الطعن على هذا الشاهد والتشكيك فيه، الأمر الذي زاد تفاقماً بعدم منحه الإذن في استجواب السيد ك. عن عناصر معينة كان من الممكن أن تقوض مصداقيته. وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك للمادة ٦(١) (الحق في محاكمة عادلة) والمادة ٣(د) (الحق في استجواب الشهود)^(١٧).

٤٥ - ويفيد المصدر بأن هذه الانتهاكات حدثت في المحاكمة الأولى، وكذلك في المحاكمة الثانية التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بعد صرف هيئة المحلفين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومرة أخرى، أدلى السيد ك. بشهادته ورفض القاضي أن يأمره بالإجابة على أسئلة الدفاع، وحُرم الدفاع من الحق في التشكيك في شخصيته وفي دوافعه للشهادة.

٤٦ - وفضلاً عن ذلك، يفيد المصدر بأنه في القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغيين، حرمت محكمة مدينة موسكو محامي الدفاع تماماً من الحق في استجواب شركاء السيد بيتشوغيين في التهم، وهم أربعة. وتكشفت أهمية هذا الرفض عندما تراجع الأربعة لاحقاً عن شهادتهم التي تورط السيد بيتشوغيين في عمليات القتل والشروع في القتل، حيث ذكروا أن المحققين أمروهم بأن يجددوا بالإسم السيد بيتشوغيين والسيد نيفزولين اللذين قال الشركاء في التهم لاحقاً إنهم لا يعرفونهما على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن المحكمة سمحت في أول الأمر لخبيرة الخطوط التي استقدمها الدفاع بالشهادة بأن السيد بيتشوغيين لم يكتب المذكرة التي يزعم أنها تورطه في عملية الشروع في القتل، فقد استبعدت شهادتها بعد ذلك دون توضيح ورفضت أخذ مضمونها في الاعتبار.

٤٧ - ويشير المصدر إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عند نظرها في القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغيين، أوضحت أن "حالات رفض المحاكم المحلية لقبول التقارير المعدة من قبل 'أخصائيين' كأدلة ينتهك مبدأ تكافؤ الوسائل"^(١٨). ثم أشارت إلى أن "تقارير الخبراء التي قُدمت من الادعاء العام من أجل إثبات نقطة معينة أمام المحكمة تم الحصول عليها من دون أي مشاركة من الدفاع. ولم يتمكن الدفاع من طرح أسئلة على الخبراء أو الطعن عليهم أو اقتراح ضم خبرائه إلى الفريق"^(١٩). وكررت المحكمة القول بأنه "من أجل إعمال ذلك الحق بشكل فعال،

(١٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠٠.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرات ٢٠٣-٢٠٦ و ٢١٣.

(١٨) European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38958/07), para. 33.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤.

يجب أن يحظى الدفاع بنفس الفرصة لعرض 'شهادة الخبراء' الخاصين به^(٢٠). ونتيجة لذلك، خلصت المحكمة إلى وقوع انتهاكات للمادتين ٦(١) و٣(د) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(٢١).

٤٨- ويذكر المصدر أن المحاكم في قضيتي السيد بيتشوغين الجنائيتين الأولى والثانية قد عرقلت أعمال حقوقه بموجب المادة ١٤(٣)(هـ) من العهد بتقديم الشهود واستجوابهم.

٧' الحق في افتراض البراءة

٤٩- يذكر المصدر بأنه في القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغين، في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ظهر نائب المدعي العام في قنوات تلفزيونية إخبارية متعددة ليعلن أن السيد بيتشوغين قد تلقى تعليمات من السيد نيفزلين بارتكاب جريمة قتل. وبالمثل، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ادعى المحقق في مقابلة تلفزيونية أن السيد بيتشوغين قد ارتكب عمليات القتل والشروع في القتل التي قام السيد نيفزلين بتدبيرها ودفع أموال لتنفيذها.

٥٠- ويشير المصدر إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عندما نظرت في القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغين، بدأت تحليلها لهذه المسألة بملاحظة أن المقابلتين أجراها مسؤولان في حكومة الاتحاد الروسي. وأوضحت أن: "المحكمة تحيط علماً بتأكيد الحكومة أن الغرض من التصريحات المطعون في صحتها هو إطلاع الجمهور على التطورات في قضية المدعي. ومع ذلك، تعتبر المحكمة أن هذه التصريحات، عند تقييمها بشكل مجمل، لم يُدل بها بالتحفظ والحيطه اللازمين"^(٢٢). ثم خلصت إلى أن: "المحكمة تعتبر أن تلك التصريحات من قبل مسؤولين عموميين وصلت إلى حد إعلان إدانة المدعي وحكمت مسبقاً على تقدير الوقائع من قبل السلطة القضائية المختصة... وتخلص المحكمة إلى أن تلك التصريحات لم تسفر سوى عن دفع الجمهور إلى تصديق إدانة المدعي قبل إثباتها وفقاً للقانون. وبناء على ذلك، تخلص المحكمة إلى وقوع انتهاك... لافتراض البراءة"، بموجب المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(٢٣).

٥١- ويدفع المصدر بأنه في القضية الجنائية الثانية للسيد بيتشوغين، انتهاك مسؤولون حكوميون حقه في افتراض البراءة الذي تحميه المادة ١٤(٢) من العهد.

رد الحكومة

٥٢- في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، أحال الفريق العامل مزاعم المصدر إلى الحكومة في إطار إجراءات العادي المتعلق بالبلاغات، حيث طلب إليها تقديم معلومات تفصيلية بحلول ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عن الحالة الراهنة للسيد بيتشوغين وأية تعليقات على مزاعم المصدر. وطلب إليها أيضاً توضيح الأسس الواقعية والقانونية التي تبرر استمرار احتجازه وتقديم

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ٣٨.

(٢٢) European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38958/07), para. 41.

(٢٣) المرجع نفسه.

تفاصيل عن توافق الأحكام والإجراءات القانونية ذات الصلة مع القانون الدولي، وخاصة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تلزم الاتحاد الروسي. فضلاً عن ذلك، دعا الفريق العامل الحكومة إلى ضمان سلامة السيد بيتشوغين البدنية والعقلية.

٥٣- وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، طلبت الحكومة تمديد الموعد النهائي لتقديم ردها. ووفقاً للفقرة ١٦ من أساليب عمله، مدد الفريق العامل للحكومة موعد تسليم ردها ليكون بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقدمت الحكومة ردها على البلاغ العادي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٥٤- ووفقاً للحكومة، فقد أدين السيد بيتشوغين من قبل هيئة محلفين بمحكمة مدينة موسكو في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ بموجب المواد ٣٣(٣) و ١٦٢(٢) و ٣٠(٣) و ١٠٥(٢) من القانون الجنائي، وحكم عليه بالسجن ٢٠ عاماً في سجن شديد الحراسة وفقاً للمادة ٦٩(٣) منه وذلك لقيامه بتدبير ما يلي: (أ) الاعتداء على ف. ل. كوليسوف وسرقته، في ظروف مشددة للعقوبة، وذلك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ (ب) الشروع في قتل أ. ن. كوستينا، في ظروف مشددة للعقوبة، وذلك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ (ج) قتل الزوجين غورين، في ظروف مشددة للعقوبة، وذلك في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد أيدت المحكمة هيئة النقض بالمحكمة الاتحادية العليا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥٥- وأدين السيد بيتشوغين أيضاً من قبل محكمة مدينة موسكو في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بموجب المواد ٣٣(٣) و ١٠٥(٢) و ٣٠(٣) من القانون الجنائي، وحُكم عليه بالسجن المؤبد في سجن شديد الحراسة وفقاً للمادة ٦٩(٣) و(٥) منه وذلك لقيامه بتدبير ما يلي: (أ) قتل ف. أ. كورنييفا والشروع في قتل زوجها د. ن. كورنييف، وذلك في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ (ب) قتل عمدة نفتيوغانسك ف. أ. بيتخوف، وذلك في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ (ج) الشروع في قتل مدير East Petroleum Handelsges Mbh، إ. ل. ريبين ورفيقه أ. يو. إيفانوف وإ. ل. فيليبوف، وذلك في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٥ آذار/مارس ١٩٩٩؛ (د) قتل ن. ف. فيدوتوف، وذلك في ٥ آذار/مارس ١٩٩٩. وقد أيدت المحكمة هيئة النقض بمحكمة مدينة موسكو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٥٦- وفي القضية الجنائية الأولى، احتُجز السيد بيتشوغين في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ للاشتباه في ارتكاب جريمة بموجب المادتين ٣٣ و ١٠٥(٢)(أ) من القانون الجنائي. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اختارت محكمة باسماي المحلية في موسكو الاحتجاز كوسيلة للتحفظ عليه. وأيدت هذا القرار هيئة النقض بمحكمة مدينة موسكو في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومددت محكمة باسماي المحلية احتجازه بعد ذلك. وطعن محاموه على هذه القرارات ولكن تم تأييدها في مرحلة الاستئناف. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، أنهت هيئة النقض في المحكمة العليا إجراءات الطعن بالنقض لأن السيد بيتشوغين كان قد أدين آنذاك، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، تدفع الحكومة بأن حقوق السيد بيتشوغين في محاكمة عادلة لم تُنتهك فيما يتعلق بمحاكمته الجنائيتين. ودعماً لادعائها، تستشهد الحكومة بالقرارات الصادرة عن مجلس رئاسة المحكمة العليا.

٥٨ - وتدفع الحكومة بأن السيد بيتشوغيين قد حُكِمَ عليه بالسجن على نحو قانوني، أخذاً في الاعتبار الخطر الاستثنائي الذي تمثله الأفعال المرتكبة على المجتمع. وقد حُسِبَت بالكامل الفترة التي قضاها في الاحتجاز السابق للمحاكمة في مدة عقوبته. ونظراً لما سبق، فإن المزمع بأن المقاضاة الجنائية للسيد بيتشوغيين كانت وفقاً لأوامر، وأن حقوقه القانونية قد انتهكت، وأن توقيفه كان تعسفياً، هي مزاعم واهية.

تعليقات إضافية من المصدر

٥٩ - أُحيل رد الحكومة إلى المصدر لتقديم تعليقات إضافية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي رده المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يدفع المصدر بأنه على عكس ادعاءات الحكومة، فإن توقيف السيد بيتشوغيين ومحاكمته وإدانته والحكم عليه واستمرار احتجازه هي أمور تعسفية وتنتهك القانون الدولي. وقد أقرت بذلك محاكم دولية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية وجماعات حقوق الإنسان التي تتسم بالمصداقية. وعلى سبيل المثال حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (في قضيتين منفصلتين) بأن محاكمتي السيد بيتشوغيين كانتا غير عادلتين أساساً واعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قراراً يشير إلى "الانتهاكات الإجرائية الخطيرة" في محاكمة السيد بيتشوغيين؛ ووصفه المركز التذكاري لحقوق الإنسان وبيت الحرية ومركز راول فالنبرغ لحقوق الإنسان بأنه إما سجين سياسي أو سجين رأي. والحكومة، في ردها، تطلب إلى الفريق العامل ألا يصدق ليس فقط ما يقوله السيد بيتشوغيين ومحاموه، بل أيضاً جميع المحاكم والمؤسسات الدولية المستقلة المذكورة أعلاه.

٦٠ - ويدفع المصدر أولاً بأن رد الحكومة، في حالات عديدة، لا يتناول ما قُدم من ادعاءات محددة أو أدلة واضحة في رسالة المصدر الأصلية. وثانياً، يدفع المصدر بأن الحكومة تنكر بشكل عام ولكنها لا ترد بشكل محدد على المزمع الواردة في الرسالة أو تقدم أي دليل لدحضها. وثالثاً، يضيف المصدر أنه حتى عندما تقدم الحكومة رداً محدداً وموضوعياً، فإنها تقدم عدة ادعاءات كاذبة تناقضها أدلة واضحة، مما يقوض مصداقيتها. ورابعاً، فإن الحكومة تستشهد بقرارات صادرة عن مجلس رئاسة المحكمة العليا دعماً لادعائها بأن حقوق السيد بيتشوغيين لم تنتهك. ومع ذلك، يدفع المصدر بأن هذه القرارات غير ذات صلة بتقييم الفريق العامل بشأن ما إذا كانت الحكومة قد انتهكت حقوق السيد بيتشوغيين بموجب القانون الدولي. وفي واقع الأمر، فإن قرارات المحكمة العليا التي تستشهد بها الحكومة تتعارض مباشرة مع القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٦١ - وأخيراً يفند المصدر حجة الحكومة بأن السيد بيتشوغيين مدان بالفعل بالجرائم موضع النظر. وكما ورد في الرسالة الأولى، فإن المزمع الموجهة ضد السيد بيتشوغيين لها دوافع سياسية. ويذكر المصدر بأن دور الفريق العامل لا يتمثل في وضع نفسه مكان محكمة محلية بل في تحديد ما إذا كان سلب حرية شخص ما يعد تعسفياً ومتتهكاً للقانون الدولي. وكما ورد شرحه تفصيلاً في الرسالة الأصلية، فإن احتجاز السيد بيتشوغيين يعد تعسفياً وغير مشروع على نحو واضح.

المناقشة

٦٢- يتقدم الفريق العامل بالشكر للمصدر والحكومة على ما أبدياه من مشاركة وما قدماه من بيانات في توقيت مناسب وبشكل مستفيض فيما يتعلق بسلب حرية السيد بيتشوغيين.

٦٣- وقد أرسى الفريق العامل، في اجتهاداته، طرق تناوله المسائل المتعلقة بالإثبات. فإذا أقام المصدر دليلاً يبيناً على وجود إخلال بالمقتضيات الدولية يشكل احتجازاً تعسفياً، وقع عبء الإثبات على الحكومة إن هي أرادت دحض الادعاءات (A/HRC/19/57، الفقرة ٦٨). ويُذكَر الفريق العامل بأنه متى زُعم أن سلطة عامة لم تمنح شخصاً ما ضمانات إجرائية معينة يحق له الحصول عليها، فإن عبء الإثبات يقع على هذه السلطة لأنها أقدر على إثبات أنها اتبعت الإجراءات السليمة وطبقت الضمانات التي يقتضها القانون^(٢٤).

٦٤- وكمسألة أولية، ينظر الفريق العامل فيما إذا كان الطلبان السابقان اللذان قدمهما السيد بيتشوغيين إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أصدرت حكمها في القضية الأولى (الطلب رقم ٣٨٦٢٣/٠٣) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وفي القضية الثانية (الطلب رقم ٣٨٩٥٨/٠٧) في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يحولان دون نظر الفريق في رسالته بشأن القضية المطروحة^(٢٥).

٦٥- إن اختصاص الفريق العامل محدد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان سابقاً، حتى عام ٢٠٠٦) وأساليب عمل الفريق العامل. وبذلك، يقع على الفريق العامل واجب تجهيز البلاغات المتعلقة بالمسائل التي تندرج في إطار الولاية الممنوحة له من مجلس حقوق الإنسان، والتي تقدّم وفقاً لأساليب عمله. ولا تنص القواعد الإجرائية السارية على أن يمتنع الفريق العامل عن النظر في المسائل المنظورة حالياً أو سابقاً في إطار أنظمة إقليمية أخرى لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يتعين التذكير بأن الفريق العامل، على سبيل المثال، قد أعلن أنه مختص بالتعامل مع القضايا التي نظرت فيها أيضاً لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان^(٢٦).

٦٦- ولا يرى الفريق العامل أي سبب للابتعاد عن سوابقه ومعاملة الأحكام السابقة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان معاملة مختلفة بأي شكل عن تلك الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وحتى ولو افترضنا جدلاً أن الفريق العامل ملزم قانوناً بذلك، فإنه غير مقتنع على الإطلاق بأن العناصر الثلاثة الأساسية المتمثلة في تطابق الأشخاص والموضوع والحالة، والتي يمكن أن تؤدي إلى قرارات متضاربة، تنطبق في هذه القضية. ورغم أن الفريق العامل، وكذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قد نظرا في الشكاوى المقدمة من

(٢٤) *Ahmadou Sadio Diallo (Republic of Guinea v. Democratic Republic of the Congo), Merits*, Judgment, I.C.J. Reports 2010, p. 639, at pp. 660–661, para. 55؛ والرأي رقم ٢٠١٣/٤١، الفقرة ٢٧، ورقم ٢٠١٦/٥٩، الفقرة ٦١.

(٢٥) انظر المناقشة السابقة للفريق العامل في الرأي رقم ٢٠١١/٥٢، الفقرات ٢٥–٣٨.

(٢٦) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم ٢٠٠٥/٩، ورقم ٢٠١١/٥٢، ورقم ٢٠١٣/٢١، ورقم ٢٠١٦/١٦، ورقم ٢٠١٦/٥٧، ورقم ٢٠١٨/٥٣.

السيد بيتشوغين ضد الاتحاد الروسي، فإن أوجه التشابه تقف عند هذا الحد، بينما تفرّق بينهما السمات المميّزة التالية:

(أ) إن الفريق العامل يبحث في الالتزامات الدولية بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد، بينما تصدر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قراراتها بناء على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فقط. والفروق، خاصة بين المادتين ٩ و ١٤ من العهد والمادتين ٥ و ٦ من الاتفاقية الأوروبية اللتين استند إليهما السيد بيتشوغين في ادعاءاته أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ليست مجرد فروق في معنى الكلمات: فعلى سبيل المثال، تورّد المادة ٥(١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قائمة مستفيضة لمبررات سلب الحرية الشخصية، ولكنها لا تنص على حظر شامل للاحتجاز "التعسفي" (٢٧)؛

(ب) إن القضيتين المعروضتين على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتعلقان على نحو ضيق بمحاكمتي السيد بيتشوغين الأولى والثانية في محاكم الاتحاد الروسي، ولكن الفريق العامل سيتناول مجموعة كاملة من الانتهاكات المزعومة التي نشأت في السياق الأوسع لنزاع يوكوس؛

(ج) بينما يمكن للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن تأمر بدفع تعويض نقدي عن الأضرار المالية وغير المالية في الجزء الخاص بمنطوق الحكم، وكثيراً ما "تكرر الإعراب" عن أن أنسب أشكال الجبر مدع مدان رغم وجود إخلال محتمل بحقوق المحاكمة العادلة يتمثل - من حيث المبدأ - في إجراء محاكمة جديدة أو إعادة بدء الإجراءات، و"تشير إلى" البند القانوني المحلي الذي ينص على إعادة بدء الإجراءات الجنائية إذا خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك، كما فعلت في القضيتين اللتين عرضهما عليها السيد بيتشوغين (٢٨)، فإنها لا تطلب الإفراج الفوري أو إجراء تحقيق كامل ومستقل واتخاذ تدابير مناسبة ضد المسؤولين عن الانتهاك أو تعميم الرأي بجميع السبل المتاحة، وكلها سبل انتصاف معتادة في القضايا التي ينظر فيها الفريق العامل؛

(د) إن قضيتي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتناولان ولا يمكنهما تناول الانتهاكات الإضافية الناشئة عن التطورات التي حدثت مؤخراً في الاتحاد الروسي، مثل عدم تلبية السلطات القضائية للاتحاد الروسي طلب السيد بيتشوغين إجراء محاكمة جديدة، رغم التزاماته بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون الإجراءات الجنائية المحلي.

٦٧- ويتقيد الفريق العامل في كل أنشطته بأساليب عمله وبممارسات مستخدمة بشكل ثابت وتحظى بقبول أطراف الدعاوى. ولهذه الأسباب، يعتبر الفريق العامل أنه يتمتع بالاختصاص الكامل للنظر في هذه القضية وأن عليه التزام بذلك، من أجل مصلحة العدالة وحقوق الإنسان.

(٢٧) يشير الفريق العامل إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد فسرت البند بهدف تقييم عناصر تعسف الاحتجاز في سوابقها القضائية؛ ومع ذلك، فإن المحكمة ذاتها قد أسقطت الأهمية القانونية المستقلة للحق في الأمن الشخصي بتصنيفه ضمن إطار الحق في الحرية الشخصية. انظر: *Saadi v. United Kingdom* (application: No. 13229/03), judgment of 29 January 2008, para. 67.

(٢٨) European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38623/03), para. 219 و 47. European Court of Human Rights, *Pichugin v. Russia* (application No. 38958/07), para. 47.

الفئة الأولى

٦٨- يشرع الفريق العامل في النظر فيما إذا كانت هناك انتهاكات في إطار الفئة الأولى، التي تتعلق بسلب الحرية دون الاحتجاج بأي أساس قانوني.

٦٩- يلاحظ الفريق العامل أن السلطات لم تقدم أمر توقيف سليم بشأن السيد بيتشوغيين، ولم تبلغه بأسباب توقيفه، ولم تبلغه فوراً بالتهم الموجهة إليه، مما يعني أن سلب حريته يفتقر إلى أي أساس قانوني. وينتهك عدم قيامها بذلك المادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٩(٢) من العهد. وعلى النحو المذكور في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية ومبادئها التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص يُسلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة، يعتبر سلب الحرية غير شرعي عندما لا يستند إلى الأسس - ولا يتم وفقاً للإجراءات - التي يضعها القانون^(٢٩). وبذلك تكون السلطات قد حرمتها أيضاً من حقه في الطعن في مشروعية احتجازه، في انتهاك آخر للمادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢(٣) و ٩(٤) من العهد^(٣٠).

٧٠- وفضلاً عن ذلك، يعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء مزاعم المصدر باحتجاز السيد بيتشوغيين مع منع الاتصال، حيث لم يكن مصيره ومكان وجوده معروفين لأسرته ومحاميه لفترة معينة خلال شهر مارس/آذار ٢٠١٧، إلى أن ظهر لاحقاً في سجن بلاك دولفين الذي لا يزال موجوداً فيه حتى تاريخه. ويشير الفريق العامل إلى أن إخفاء مصيره أو مكان وجوده وضعه خارج نطاق حماية القانون، مما قوّض حقوقه في الحياة، وفي الحرية والأمان على شخصه، وفي عدم التعرض للتعذيب، وفي أن يعترف له بالشخصية القانونية أثناء احتجازه^(٣١). ويرى الفريق العامل أنه لا يمكن أن يكون هناك أساس قانوني سليم لهذا النوع من سلب الحرية الذي يضع المحتجزين خارج نطاق حماية القانون، تحت أي ظرف من الظروف، وخاصة لأنه يجرّمهم من حقوقهم في الطعن في مشروعية احتجازهم في انتهاك للمادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢(٣) و ٩(٤) من العهد.

٧١- ونظراً لما ورد أعلاه، يعتبر الفريق العامل أن سلب حرية السيد بيتشوغيين لم يكن له أساس قانوني، ومن ثم يعد تعسفياً، ويندرج في إطار الفئة الأولى.

الفئة الثالثة

٧٢- يشرع الفريق العامل الآن في النظر فيما إذا كانت الانتهاكات المزعومة للحق في محاكمة عادلة ووفق الأصول القانونية التي تعرض لها السيد بيتشوغيين من الخطورة بحيث تُضفي على سلب حريته طابعاً تعسفياً، بما يدرجها ضمن الفئة الثالثة.

٧٣- ويشير الفريق العامل إلى أن السيد بيتشوغيين تعرض لفترة احتجاز مطولة سابقة للمحاكمة من دون الإفراج عنه بكفالة. وبينما يتعين تقييم معقولية أي تأخير في إحالة القضية

(٢٩) انظر: A/HRC/30/37، الفقرة ١٢.

(٣٠) انظر أيضاً المادتين ٥(٤) و ٦(١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

(٣١) *إيروستا ضد الأرجنتين* (CED/C/10/D/1/2013)، الفقرتان ١٠-٣ و ١٠-٤.

إلى المحكمة وفق ظروف كل قضية، أخذاً في الاعتبار درجة تعقيدها، فإن الحكومة في هذه الحالة لم تقدم - على أساس مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب - أي مبرر لاحتجازه المطول السابق للمحاكمة. وفي هذه القضية، وخاصة بالنظر إلى أن المحكمة رفضت على نحو موجز طلبات السيد بيتشوغيين المتكررة المتعلقة بالكفالة، يخلص الفريق العامل إلى أن الحكومة لا هي حاکمت السيد بيتشوغيين في غضون فترة زمنية معقولة ولا هي أطلقت سراحه، وذلك في انتهاك للمادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٩(٣) و ١٤(٣)(ج) من العهد.

٧٤- ويود الفريق العامل الإشارة إلى أن الحكومة لم تحترم حق السيد بيتشوغيين في الحصول على مساعدة قانونية في كل الأوقات، وذلك في انتهاك للمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(٣)(ب) و(د) من العهد. أولاً، فإن استجوابه دون حضور محاميه، في أول أيام احتجازه، وضعه خارج إطار حماية القانون. وثانياً، فقد حُرم السيد بيتشوغيين من حقه في الاستعانة بمحام في المرحلة الحرجة من الدعوى الجنائية، حيث حاولت السلطات مراراً إجباره على الاعتراف. وثالثاً، لم يُمنح محاموه الإمكانية الكاملة للاطلاع على ملفات القضية في الوقت المناسب لإعداد دفاعه بشكل كاف.

٧٥- ويعرب الفريق العامل أيضاً عن قلقه إزاء الزعم بأن السلطات أعطت السيد بيتشوغيين مؤثرات عقلية خلال احتجازه السابق للمحاكمة، في انتهاك للمادتين ٥ و ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٧ و ١٠ من العهد وكذلك المبدأ ٦ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. وينتهك هذا الإجراء أيضاً اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تشكل هذه الأدوية القسرية انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان في حد ذاتها فحسب، بل تقوض أيضاً وبشدة قدرة السيد بيتشوغيين على الدفاع عن نفسه وتعوق ممارسته للحق في محاكمة عادلة، وخاصة في ضوء الحق في عدم تجريم الذات بموجب المادة ١٤(٣)(ز) من العهد.

٧٦- وخلال محاكمته، لم يُمنح السيد بيتشوغيين فرصة كافية لمواجهة الشهود أو الرد على الأدلة الموجهة ضده، ولعرض شهوده وأدلته أمام المحكمة، وذلك في انتهاك للمادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(٣)(د) من العهد.

٧٧- ويشير الفريق العامل مع القلق إلى أن محاكمة السيد بيتشوغيين كانت في جلسات مغلقة بسبب "أسرار الدولة"، الأمر الذي لم تقدم له الحكومة أي تفسير. وينتهك هذا الأمر كذلك حقه في المحاكمة في جلسات علنية بموجب المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(١) من العهد.

٧٨- ويعتبر الفريق العامل أن هذه الإجراءات غير المتوازنة تثير الشكوك بشأن تكافؤ الوسائل، وعدالة الإجراءات، واختصاص المحكمة واستقلاليتها وحيادها، على النحو الوارد في المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(١) من العهد.

٧٩- كما لم تحترم الحكومة افتراض براءة السيد بيتشوغيين، في انتهاك للمادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(٢) من العهد والمبدأ ٣٦ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

ويساور الفريق العامل قلق بالغ إزاء إعلان نائب المدعي العام إدانة السيد بيتشوغين، لدى ظهوره على قنوات إخبارية متعددة. وبعد ذلك بشهرين ادعى المحقق على شاشات التلفزيون، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وجود أدلة دامغة على إدانة السيد بيتشوغين. ويذكر الفريق العامل بأن جميع المسؤولين العموميين عليهم واجب بالإحجام عن إصدار أحكام مسبقة بشأن نتائج المحاكمات، مثلاً عن طريق الامتناع عن الإدلاء بتصريحات علنية تؤكد إدانة المتهم^(٣٢).

٨٠- ونظراً لما ورد أعلاه، يخلص الفريق العامل إلى أن الانتهاكات للحق في محاكمة عادلة ووفق الأصول القانونية هي من الخطورة بحيث تُضفي على سلب حرية السيد بيتشوغين طابعاً تعسفياً، بما يندرج ضمن الفئة الثالثة.

الفئة الخامسة

٨١- يشرع الفريق العامل الآن في النظر فيما إذا كان سلب حرية السيد بيتشوغين يشكل تمييزاً بموجب القانون الدولي، بما يندرج ضمن الفئة الخامسة.

٨٢- يشير الفريق العامل إلى أن السيد بيتشوغين هو موظف سابق لدى يوكوس، التي استهدفتها الحكومة لسنوات عديدة. وتتوافق معاملة السيد بيتشوغين مع نمط الإيذاء الذي تعرض له مديرون وموظفون آخرون في تلك الشركة. وفي هذا الصدد، يعتبر الفريق العامل أيضاً أن السيد بيتشوغين قد سُلب حريته تعسفياً لعدم تعاونه مع السلطات في اضطهاد الحكومة الواضح ليوكوس. ومن ثم يرى الفريق العامل أن تمييز الحكومة ضد السيد بيتشوغين على أساس ارتباطه بشركة يوكوس هو التفسير المعقول الوحيد لتوقيفه واحتجازه وسجنه. ولهذا الأسباب، يعتبر الفريق العامل أن سلب حرية السيد بيتشوغين يشكل انتهاكاً للمادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢(١) و ٢٦ من العهد على أساس التمييز المستند إلى الرأي السياسي أو غيره، وذلك على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر ويؤدي إلى ذلك، وبالتالي يندرج ضمن الفئة الخامسة.

القرار

٨٣- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

إن سلب ألكسي بيتشوغين حريته، إذ يخالف المواد ٢ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٤ و ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هو إجراء تعسفي يندرج ضمن الفئات الأولى والثالثة والخامسة.

٨٤- ويطلب الفريق العامل إلى حكومة الاتحاد الروسي اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السيد بيتشوغين دون إبطاء وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما فيها المعايير الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٣٢) انظر الآراء رقم ٢٦/٢٠١٨، الفقرة ٦٤؛ ورقم ٨٣/٢٠١٧، الفقرة ٧٩؛ ورقم ٣٣/٢٠١٧، الفقرة ٨٦(هـ).

٨٥- ويرى الفريق العامل، آخذاً في حسبانهِ جميع ملابسات القضية، أن سبيل الانتصاف المناسب يتمثل في الإفراج الفوري عن السيد بيتشوغين ومنحه حقاً واجب الإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال جبر الضرر، وفقاً للقانون الدولي.

٨٦- ويحث الفريق العامل الحكومة على كفالة إجراء تحقيقٍ كامل ومستقل في الملبسات المحيطة بسلب السيد بيتشوغين حريته تعسفاً، واتخاذ التدابير المناسبة في حق المسؤولين عن انتهاك حقوقه.

٨٧- ويطلب الفريق العامل إلى الحكومة أن تنشر هذا الرأي من خلال جميع الوسائل المتاحة وعلى أوسع نطاق ممكن.

إجراءات المتابعة

٨٨- يطلب الفريق العامل، وفقاً للفقرة ٢٠ من أساليب عمله، إلى المصدر والحكومة موافاته بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا الرأي، بما في ذلك معلومات توضح ما يلي:

- (أ) هل أُفِرَج عن السيد بيتشوغين وفي أي تاريخ أُفِرَج عنه، إن حصل ذلك؛
- (ب) هل قُدم للسيد بيتشوغين تعويض أو شكل آخر من أشكال جبر الضرر؛
- (ج) هل أُجرِيَ تحقيق في انتهاك حقوق السيد بيتشوغين، ونتائج التحقيق إن أُجرِيَ؛
- (د) هل أُدخلت أي تعديلات تشريعية أو تغييرات في الممارسة من أجل مواءمة قوانين الاتحاد الروسي وممارساته مع التزاماته الدولية وفقاً لهذا الرأي؛
- (هـ) هل أُتخذت أي إجراءات أخرى لتنفيذ هذا الرأي.

٨٩- والحكومة مدعوة إلى إبلاغ الفريق العامل بأي صعوبات قد تكون واجهتها في تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار هذا الرأي وبما إذا كان يلزمها المزيد من المساعدة التقنية، بوسائل منها مثلاً زيارة الفريق العامل البلد.

٩٠- ويطلب الفريق العامل إلى المصدر والحكومة تقديم المعلومات المطلوبة أعلاه في غضون ستة أشهر من تاريخ إحالة هذا الرأي إليهما. بيد أن الفريق العامل يحتفظ بالحق في اتخاذ إجراءاته هو لمتابعة هذا الرأي إذا عُرضت عليه شواغل جديدة تتعلق بهذه القضية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تمكن الفريق العامل من إطلاع مجلس حقوق الإنسان على التقدم المُحرز في تنفيذ توصياته، وعلى أي تقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٩١- ويشير الفريق العامل إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد شجع جميع الدول على التعاون مع الفريق العامل، وطلب إليها أن تراعي آراءه وأن تتخذ، عند الاقتضاء، الإجراءات الملائمة لتصحيح وضع من سلبوا حريتهم تعسفاً، وأن تطلع الفريق العامل على ما اتُخذته من إجراءات^(٣٣).

[عُتمد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨]

(٣٣) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٠، الفقرتان ٣ و٧.

Annex I

Individual opinion of Sètondji Roland Adjovi (dissenting)

1. I regret that I could not join the opinion of the Working Group in the present case concerning Alexey Pichugin. In my view, the Working Group has no jurisdiction as there is no dispute to be resolved between Mr. Alexey Pichugin and the Russian Federation. As a result, the Working Group should have simply dismissed the request.

2. Indeed, the Working Group is a body for the resolution of disputes related to detention, a special procedure of the Human Rights Council. The proceedings before the Working Group involve an individual (or a group of individuals) against a Member State of the United Nations, and are conducted in accordance with the mandate and rules set out in the Working Methods of the Group. Even if the texts that govern its mandate in this area do not mention the criteria of admissibility and jurisdiction, the question cannot be avoided because it is self-evident and constitutes an essential prerequisite for the ability of the Working Group to consider the merits of the case. It is therefore for the Working Group, both *de jure* and on a preliminary basis, to raise this question of admissibility and jurisdiction, even if, as in this case, the parties have not raised it.

3. Secondly, I understood that all the factual conclusions reached by the majority of the Working Group had already been taken into account by the European Court of Human Rights on the two occasions when it was seized by the applicant.¹ The Court has concluded for the most part, in favour of the applicant so that the dispute related to arbitrariness of the detention is resolved and therefore no longer exists. For issues on which the applicant has not been successful, the dispute also does not exist unless the applicant challenges the Court's decision through an appeal. The Working Group is not the competent body for such an appeal procedure.

4. The existence of a dispute is well established as a condition of jurisdiction under international law. As established by the Permanent Court of International Justice in the *Mavrommatis Concessions in Palestine* Case: "A dispute is a disagreement on a point of law or fact, a conflict of legal views or of interests between two persons."² The International Court of Justice has deepened this definition of legal dispute as a situation in which two parties have opposing views, with similar conclusions where the absence of dispute has led to the rejection of the application.³

¹ Case No 1. Pichugin v. Russia, Application No. 38623/03, Judgment (Merits and Just Satisfaction), Court (First Section), 23 October 2012 (<http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-114074>). Case No 2. Pichugin v. Russia, Application No. 38958/07, Judgment (Merits and Just Satisfaction), Court (Third Section Committee), 6 June 2017 (<http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-174061>).

² Permanent Court of International Justice, Case of the Mavrommatis Palestine Concessions, Judgement No. 2, Serie A, No. 2, 30 August 1924, p. 11.

³ Interpretation of Peace Treaties, Advisory Opinion: I.C.J. Reports 1950, p. 65, esp. p. 74. See also: Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Georgia v. Russian Federation), Preliminary Objections, Judgment, I.C.J. Reports 2011, p. 70, esp. paras. 23-114 ; Questions relating to the Obligation to Prosecute or Extradite (Belgium v. Senegal), Judgment, I.C.J. Reports 2012, p. 422, esp. paras. 44-55 ; Alleged Violations of Sovereign Rights and Maritime Spaces in the Caribbean Sea (Nicaragua v. Colombia), Counter-Claims, Order of 15 November 2017, I.C.J. Reports 2017, p. 289, p. 3 ; Obligations concerning Negotiations relating to Cessation of the Nuclear Arms Race and to Nuclear Disarmament (Marshall Islands v. Pakistan), Order of 9 July 2015, I.C.J. Reports 2015, p. 589, esp. paras. 25-55 ; Obligations concerning Negotiations relating to Cessation of the Nuclear Arms Race and to Nuclear Disarmament (Marshall Islands v. United Kingdom), Preliminary Objections, Judgment, I.C.J. Reports 2016, p. 833, esp. paras. 26-58; Application of the International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism and of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Ukraine v. Russian Federation), Provisional Measures, Order of 19 April 2017, I.C.J. Reports 2017, p. 104, esp. paras. 22-39; ICJ, Immunities and Criminal Proceedings (Equatorial Guinea v. France), Preliminary Objections, Judgement of 6 June 2018.

5. That being said, the Russian Federation has not yet implemented the Court's decisions. This leads to a dispute of a different nature: the enforcement of the Court's decisions. This dispute, like the possible appeal mentioned above, is not within the jurisdiction of the Working Group, and it is worth noting that it is pending before the Ministerial Committee of the Council of Europe.⁴

6. In conclusion, the Working Group, in my opinion, should have dismissed the request on the ground that it does not present a detention dispute that would fall within its jurisdiction.

⁴ Information on the execution of the Court's decisions before the Committee of Ministers is available online (<http://hudoc.exec.coe.int/ENG?i=004-14064>). The Pichugin case is discussed as part of a global case with the Klyakhin case as the main one (Application No. 46082/99). See the decision of the Ministerial Committee CM/Del/Dec(2018)1318/H46-20.

Annex II

Additional reasoning of the majority of the Working Group, notably Seong-Phil Hong, Leigh Toomey, Elina Steinerte and José Guevara Bermúdez

1. We wish to offer the following additional reasons. We consider that these reasons are important to the Working Group's jurisdiction to consider matters that have been heard by other regional human rights mechanisms, and we have therefore chosen to elaborate further on this issue.

2. The competence of the Working Group is defined in the resolutions of the Human Rights Council (formerly the Commission on Human Rights until 2006) and the Working Group's Methods of Work.¹ The law of these instruments is decisive, and binding upon the Working Group. Where it is silent, the Working Group's jurisprudential *acquis*, accumulated over the past quarter century, has filled the *lacunae*.

3. The rules governing the Working Group naturally differs from those regulating other sister human-rights bodies. For instance, the Working Group, as a special procedure of the Human Rights Council deriving its ultimate authority and powers from the Charter of the United Nations, does not require the source to exhaust domestic remedies before making submissions to it unlike the Human Rights Committee and other treaty bodies whose founding instruments makes explicit reference to it as a condition of admissibility.² In its Deliberation 02 (E/CN.4/1993/24, 12 January 1993, pp. 9-13) on admissibility of the communications, national legislation, and documents of a declaratory nature adopted at its third session (23 to 27 March 1992), the Working Group clarified that "if an admissibility procedure requires the prior exhaustion of local remedies, that condition is expressly provided for in the instrument or rule concerned as borne out, for instance, by article 41 (1) (c) of the International Covenant on Civil and Political Rights" and since "there is no such provision in resolution 1991/42 which lays down the Working Group's mandate ... it is not within its mandate to require local remedies to be exhausted in order for a communication to be declared admissible" (paras. 6-8).³ The Working Group's consistent interpretation and application in its case-law leaves no room for doubt on this matter.⁴

4. The Working Group would like to stress that the procedural rules for handling communications from sources and responses of Governments are contained in its methods of work and in no other international instrument that the parties might consider applicable.⁵ The relevant procedural rule in the Working Group's methods of work can be found in part

¹ A/HRC/36/38.

² See article 11 (3) and 14 (7) (a) of the 1965 International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination; article 41 (1) (c) of the 1966 International Covenant on Civil and Political Rights and article 5 (2) (b) of the 1966 Optional Protocol thereto; articles 21 (1) (c) and 22 (4) (b) of the 1984 Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; articles 76 (1) (c) and 77 (3) (b) of the 1990 International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families; article 4 (1) of the 1999 Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women; article 2 (d) of the 2006 Optional Protocol to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities; article 31 (2) (d) of the 2006 International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance; and article 3 (1) of the 2008 Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; article 7 (5) of the 2011 Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure.

³ See also E/CN.4/2006/7 (12 December 2015), paras. 10–14.

⁴ See opinions Nos. 44/2018, para. 71; 43/2018, para. 63; 42/2018, para. 67; No. 11/2018, para. 66; No. 8/2018, para. 30; No. 41/2017, para. 73; No. 38/2017, para. 67; No. 33/2015, para. 108; No. 19/2013, para. 28; No. 31/2006, para. 19; and No. 11/2000, para. 13. See also the unsuccessful resort by the Government of the Russian Federation to this false rule in opinion No. 14/2016, para. 51.

⁵ Opinion No. 44/2018, para. 71; No. 43/2018, para. 63; No. 42/2018, para. 67; No. 8/2018, para. 30.

VII (Coordination with other human rights mechanisms) therein, which provides as follows:

VII. Coordination with other human rights mechanisms

33. In order to strengthen the good coordination that already exists between the various United Nations bodies working in the field of human rights (see Commission on Human Rights resolution 1997/50, para. 1 (b)), the Working Group takes action as follows:

(a) If the Working Group, while examining allegations of violations of human rights, considers that the allegations could be more appropriately dealt with by another working group or special rapporteur, it will refer the allegations to the relevant working group or special rapporteur within whose competence they fall, for appropriate action;

(b) If the Working Group receives allegations of violations of human rights that fall within its competence as well as within the competence of another thematic mechanism, it may consider taking appropriate action jointly with the working group or special rapporteur concerned;

(c) If communications concerning a country for which the Human Rights Council has appointed a special rapporteur, or another appropriate mechanism with reference to that country, are referred to the Working Group, the latter, in consultation with the rapporteur or the person responsible, shall decide on the action to be taken;

(d) If a communication addressed to the Working Group is concerned with a situation that has already been referred to another body, action shall be taken as follows:

(i) If the function of the body to which the matter has been referred is to deal with the general development of human rights within its area of competence (e.g. most of the special rapporteurs, representatives of the Secretary-General, independent experts), the Working Group shall retain competence to deal with the matter;

(ii) However, if the body to which the matter has already been referred has the function of dealing with individual cases (e.g. the Human Rights Committee and other treaty bodies), the Working Group shall transmit the case to that other body if the person and facts involved are the same.

34. The Working Group shall not make visits to countries for which the Human Rights Council has already appointed a country rapporteur or another appropriate mechanism with reference to that country, unless the special rapporteur or the person responsible considers the visit by the Working Group to be useful.

5. It is evident from the ordinary meaning to be given to the terms in their context that Part VII concerns the Working Group's possible overlapping competence with other "United Nations bodies working in the field of human rights" in processing individual cases and country visits. Clearly, the European Court of Human Rights is not a subsidiary body of the United Nations Organization but a distinct regional judicial organ established by the member governments of the Council of Europe by means of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, signed at Rome on 4 November 1950 (commonly known as the European Convention on Human Rights). The Council of Europe, created by the 1949 Statute of the Council of Europe and accorded legal personality and capacity as well as privileges and immunities by the 1949 General Agreement on Privileges and Immunities of the Council of Europe, also has its own independent existence. In juridical terms, the United Nations and the European Court of Human Rights are two separate entities. The plain reading of the text alone should dispel any concern that the Working Group would be breaching its own methods of work by taking up Mr. Pichugin's case.

6. The legislative history of Part VII suggests likewise. In its first annual report (E/CN.4/1992/20, 21 January 1992), the Working Group reported to the then-Commission

on Human Rights that during its second session (16 to 20 December 1991): “The Working Group decided that, in considering the cases submitted to it, in a spirit of cooperation and coordination, it would seek, whenever necessary, information from other relevant United Nations bodies and, in particular, Special Rapporteurs of the Commission and the Sub-Commission and the treaty monitoring bodies. The Working Group likewise expressed its willingness to share the information at its disposal with any United Nations organ wishing to have such information” (para. 20). In its second annual report (E/CN.4/1993/24, 12 January 1993), the Working Group reiterated intra-UN cooperation and coordination stating specifically that it “further continued to exchange views, when it deemed it to be necessary, with members of the secretariat servicing treaty monitoring bodies, in particular the Human Rights Committee, or studying other areas relevant to the Working Group’s mandate” (paras. 6-7).

7. In paragraph 7 of its resolution 1993/36 of 5 March 1993 (E/CN.4/RES/1993/36), the then-Commission on Human Rights “[w]elcome[d] the importance that the Working Group attaches to coordination with other mechanisms of the Commission as well as with treaty-monitoring bodies, and invite[d] it to take a position in its next report on the issue of the admissibility of cases submitted to the Working Group when they are under consideration by other bodies”. To meet the Commission’s concerns, the Working Group in its third annual report (E/CN.4/1994/27, 17 December 1993) distinguished between two categories of situations, depending on whether the body seized of the matter other than the Working Group “deals either with developments in the human rights situation or with individual cases of violations alleged by persons”: the *non bis in idem* principle does not apply to the first category (working groups, special rapporteurs or representatives, independent experts) whereas it could apply to the second category (Human Rights Committee in the context of the First Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, on the one hand, the confidential procedure under Economic and Social Council resolution 1503 (XLVIII) of 27 May 1970, on the other) (paras. 64-70). The Working Group also added paragraph 18 to its revised methods of work: “The Working Group shall also communicate any decision it adopts to the Commission on Human Rights body, whether thematic or country-oriented, or to the body set up by the appropriate treaty for the purpose of proper coordination between all organs of the system” (Annex I: Revised methods of work as of December 1993).

8. In paragraph 1 (b) of its resolution 1997/50 of 15 April 1997, the Commission took note of “the importance that the Working Group attaches to coordination with other mechanisms of the Commission on Human Rights and other relevant United Nations bodies and treaty-monitoring bodies, as well as to strengthening the role of the High Commissioner/Centre for Human Rights in such coordination” and “encourage[d] the Working Group to take all the necessary steps to avoid duplication with those mechanisms, in particular regarding the treatment of the communications it receives and field visits”.⁶ The Working Group duly complied by adding Part V (Coordination with other human rights mechanisms) to the revised methods of work which has remained substantively unchanged since then (E/CN.4/1998/44, 19 December 1997, Annex I).⁷

9. It is clear from the above that Part VII (Coordination with other human rights mechanisms) of the Working Group’s methods of work aims to avoid conflicting decisions in individual quasi-judicial cases between the Working Group, on one hand, and the special procedures of the Human Rights Council or the Human Rights Committee and other international treaty bodies serviced by the UN Secretariat’s staff and facilities, on the other. The European Court of Human Rights, a non-UN regional judicial organ of the Council of Europe, does not fit the bill.

⁶ Prior to resolution 1997/50, the Commission repeatedly took note of the importance that the Working Group attached to coordination with other mechanisms of the Commission and with the treaty-monitoring bodies as well as to the strengthening of the role of the Centre for Human Rights in such coordination, and encouraged the Working Group to avoid unnecessary duplication in paragraph 5 of its resolution 59/1995 of 7 March 1995 and paragraph 8 of resolution 28/1996 of 19 April 1996.

⁷ The entire Part V was moved to Part VII in the following revision of 2010. A/HRC/16/47, 19 January 2011, Annex: Revised methods of work of the Working Group.

10. With respect to the Human Rights Committee, the Working Group in opinion No. 4/2000 concerning Sybila Arredondo Guevara (Peru), adopted on 16 May 2000, decided to transmit, pursuant to paragraph 25 (d) [which moved to paragraph 33 (d) in 2010] of its methods of work, Ms. Arredondo's case to the Human Rights Committee without expressing an opinion on the arbitrary nature of the detention, after ascertaining that the case was being considered by the Human Rights Committee, on the basis of the same facts and allegations as the communication received by the Group (para. 10). The Committee three months later adopted its view after noting the Working Group's referral of the case.⁸

11. Referring to the Arredondo case, it was suggested by one veteran observer that attempts were being made by the Secretariat to process a case where domestic remedies have been exhausted under the Optional Protocol, while one where they have not may be processed for the attention of the Working Group.⁹ Indeed, the Working Group and the Committee appear to have settled on this new *modus vivendi* of complementary division of labour in opinions No. 28/2001 (adopted on 3 December 2001),¹⁰ No. 27/2005 (adopted on 30 August 2005),¹¹ No. 10/2009 (adopted on 1 September 2009)¹² and No. 39/2012 (adopted on 31 August 2012).¹³ Because article 5 (2) (a) of the Optional Protocol to the Covenant merely requires that the same matter "is not being examined" under another procedure of international investigation or settlement, the Committee need not refrain itself from passing judgment on cases where the Working Group has finished examination. The Committee expressed its view in cases that have been filed without opinion by the Working Group¹⁴ or, as in opinion No. 15/2001 (adopted on 13 September 2001), where the detention has been declared not arbitrary.¹⁵

12. By contrast, the Working Group has evinced no awareness that it is legally bound to coordinate or avoid duplication with regional judicial organs. The Working Group has declared itself competent to deal with cases which had also been considered by the Inter-American Commission on Human Rights and the Inter-American Court of Human Rights, rather explicitly in opinion No. 9/2005 concerning Alfonso Martín del Campo Dodd (adopted on 25 May 2005) on the ground that "the complaint is related to the specific tasks set forth in resolution 1991/42 of the Commission on Human Rights" (para. 7).¹⁶ The Working Group further elaborated its position on the matter in depth in opinion No. 52/2011 (adopted on 17 November 2011), stressing the essential difference between the UN special procedures, on the one hand, and both international and regional treaty bodies, on the other (paras. 25–38). In opinion No. 21/2013 (adopted on 27 August 2013), the Working Group proceeded to render its decision even though the two detainees in question had been released upon recommendation by the Inter-American Commission on Human Rights and their case was pending before the Inter-American Court (paras. 26–29).

⁸ Arredondo v. Peru, Communication No. 688, adopted on 14 August 2000, CCPR/C/69/D/688/1996, paras. 10.2.

⁹ Nigel Rodley, "United Nations Human Rights Treaty Bodies and Special Procedures of the Commission on Human Rights: Complementarity or Competition?", *Human Rights Quarterly* Vol. 25, No. 4 (Nov., 2003), pp. 882–908, at p. 896.

¹⁰ Madani v. Algeria, Communication No. 1172/2003, adopted on 28 March 2007, CCPR/C/89/D/1172/2003, paras. 2.7 and 7.2.

¹¹ Al-Rabassi v. Libya, Communication No. 1860/2009, adopted on 18 July 2014, CCPR/C/111/D/1860/2009, para. 6.2.

¹² Eligio Cedeño v. Bolivarian Republic of Venezuela, Communication No. 1940/2010, adopted on 29 October 2012, CCPR/C/106/D/1940/2010, para. 6.2.

¹³ Belyatsky v. Belarus, Communication No. 2165/2012, adopted on 24 October 2014, CCPR/C/112/D/2165/2012, para. 7.2.

¹⁴ Aboufaied v. Libya, Communication No. 1782/2008, adopted on 21 March 2012, CCPR/C/104/D/1782/2008, para. 6.2.

¹⁵ Cabal and Pasini v. Australia, Communication No. 1020/2001, adopted on 7 August 2003, CCPR/C/78/D/1020/2001, paras. 4.2 and 5.2.

¹⁶ The Working Group also cited its precedents of opinions No. 16/1998 and No. 28/1998, both adopted on 3 December 1998.

13. The Working Group sees no reason why it should depart from its precedents and treat the prior judgments of the European Court of Human Rights any differently from those of the Inter-American Court. Even assuming *arguendo* that the Working Group is under legal obligation to do so, the Working Group is far from convinced that the three essential factors of identical persons, subject-matter and case, which could lead to conflicting decisions, apply in the present case. While the Working Group, as well as the European Court, addressed the complaints by Mr. Pichugin against the Russian Federation, the similarities end there while the following distinguishing features separate them:

(a) The Working Group investigates the international obligations under the Universal Declaration and the Covenant while the European Court decides solely upon the European Convention. The differences, especially between articles 9 and 14 of the Covenant and articles 5 and 6 of the European Convention upon which Mr. Pichugin made his claims before the European Court, are not merely semantic: for instance, article 5 (1) of the European Convention provides an exhaustive list of justifications for the deprivation of personal liberty, but stipulates no comprehensive ban on “arbitrary” detention;¹⁷

(b) The two cases before the European Court narrowly concerned Mr. Pichugin’s first and second trial in the Russian courts, but the Working Group will address a full range of alleged violations that arose in the broader context of the Yukos dispute;

(c) While the European Court can order monetary compensation for pecuniary and non-pecuniary damages in the dispositive part of the judgment, and often “reiterates” that the most appropriate form of redress for an applicant convicted despite a potential infringement of fair trial rights would, in principle, be trial *de novo* or the reopening of the proceedings, and “notes” the domestic legal provision providing for the reopening of the criminal proceedings if the European Court finds a violation, as it has done in the two cases brought before it by Mr. Pichugin,¹⁸ it does not require immediate release, a full and independent investigation and appropriate measures against those responsible or dissemination of the Opinion through all available means, all standard remedies in the cases considered by the Working Group;

(d) The two European Court cases cannot and do not address the additional violations arising from the later developments in the Russian Federation, such as the failure of the Russian judicial authorities to grant Mr. Pichugin’s request for a new trial despite its obligations under the European Convention and the domestic code of criminal procedure.

14. For these reasons, the Working Group considers itself wholly competent and obliged to hear Mr. Pichugin’s complaints in the interest of justice and human rights.

¹⁷ The Working Group notes that the European Court has interpreted the provision to weigh elements of arbitrariness of detention in its jurisprudence; however, the same Court eliminated the independent legal significance of the right to personal security by subsuming it under the right to personal liberty. *Saadi v. United Kingdom*, Application no. 13229/03 (29 January 2008), para. 67.

¹⁸ *Pichugin v. Russia*, Application no. 38623/03 (23 October 2012), para. 219; *Pichugin v. Russia*, Application no. 38958/07 (6 June 2017), para. 47.